

الجزائر تقدم تنازلات سيادية تنهي سياسة الاستثمار القديمة

إسقاط حق الشفعة وقاعدة الأغلبية لإغراء الأجانب بالعودة للاستثمار في البلاد



انتقلت الجزائر إلى المربع التالي من خطوات الإصلاح الاقتصادي المتتالية، والتي يطالب بها الحراك الشعبي منذ الإطاحة بنظام عبدالعزيز بوتفليقة، وبدأت تظهر انفتاحا أكبر عقب سنوات من الانغلاق ضمن دائرة السياسات الاستثمارية القديمة عبر تقديم تنازلات سيادية يرى خبراء أنها محاولة مثيرة للشكوك مع استمرار الدولة على إيمان عوائد النفط.

صابر بليدي

وإمكانات تدخل الخزينة العامة لشراء بعض الأصول.

وسبق أن اشترت الدولة أصولا من شركة جيزي للاتصالات الخلوية، وشركة اناداركو، التي أعلنت توتال الفرنسية مؤخرا عن انسحابها من الصفقة تحت ضغط الحكومة الجزائرية بتوظيف قانون الشفعة.

وقدرت أصول شركة اناداركو النفطية المملوكة لأكسيدوننتال الأمريكية بأكثر من 8 مليارات دولار موزعة في الجزائر ودول أفريقية.

وسعت توتال إلى شراء اناداركو بعد توافق مبدئي مع الجزائريين، إلا أن دخول معطيات سياسية على الخط، دفع بالجزائر إلى التلويح بحق الشفعة، وإعلان الشركة الفرنسية خلال الأسبوع الماضي عن انسحابها من الصفقة.

ومع إلغاء القانون القديم قد تبعث الصفقة من جديد، خاصة وأن الجزائر لا تملك الموارد المالية الكافية لشراء اناداركو، التي بقيت في ذمة الشركة الأم أكسيدوننتال.

كما ينتظر أن يسمح رفع قاعدة ضمان الأغلبية المحلية في الاستثمارات الأجنبية، بانجذاب رؤوس أموال جديدة إلى البلاد، رغم المناخ الاقتصادي والسياسي المحبط بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والمؤسسي والتشريعي، فضلا عن تواجد عدد من رجال المال الكبار رهن الحبس بتهم الفساد.

واعتمدت الجزائر قانون الشفعة وقاعدة الأغلبية منذ سنوات في إطار الحفاظ على ما تسميه بـ"سيادة الدولة على رأس المال المحلي، والحيولة دون تحول أصول الشركات إلى صفقات بيع وشراء على حساب مصالح الدولة"، إلى جانب إبقاء غالبية الأسهم في المشروعات الاستثمارية بحوزة الرأسمال المحلي سواء كان حكوميا أو خاصا.

وتسبب القانونان في نفور العديد من الاستثمارات الأجنبية خاصة في مجال الطاقة، منذ دخولهما حيز التنفيذ في منتصف العشري الأولى من الألفية الجديدة.

في ترقب رياح الإصلاح

واعبر اقتصاديون أن إلغاء مصانع الغاز، لكن ذلك يجعل رفع القاعدة دون جدوى اقتصادية، في ظل غياب شبه كلي للاستثمارات خارج النفط والمعادن.

ويطرح هذا الأمر التساؤلات حول بقاء اليوم تحت ضغوط إكراهات داخلية وأخرى خارجية، جزءا من الماضي.

ويطرح هذا الأمر التساؤلات حول جدوى التنازلات المتتالية، في ظل "تعفن" مناخ الأعمال السائد، وتقلص هامش مناوره الحكومة المركزة على تقفي آثار

المدخيل الربعية من تجارة النفط والغاز، بعدما عجزت عن إيجاد بدائل حقيقية تساعدها على تحقيق معدلات نمو مقبولة.

اقتصاد بريطانيا في أسوأ انكماش له منذ 12 عاما

استهلاك الأسر والاستثمار في الأعمال التجارية خلال الربع الأول.

وقال المحلل جونانان أتو من مكتب الإحصاء "مع ظهور الوباء، تأثرت جميع قطاعات الاقتصاد تقريبا في مارس".

ومن القطاعات القليلة التي سجلت نموا تكنولوجيا المعلومات والصحة.

وعالج الاقتصاد البريطاني أيضا صدمة الوباء من موقع الضعف، حيث كان نموه صفرا في الربع الرابع، على خلفية الاضطرابات المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتي جرت في نهاية يناير.

لندن - أعلن المكتب الوطني البريطاني للإحصاء الأربعاء أن المملكة المتحدة سجلت انخفاضا في إجمالي الناتج المحلي نسبته اثنين في المئة خلال الربع الأول من العام الجاري بسبب الصدمة الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا المستجد.

ويؤكد الاقتصادي المتوقع هو نتيجة طبيعية لتوقف العديد من القطاعات عن العمل، أو عملها بطاقة إنتاجية منخفضة، وهو ما يعني عدم قدرتها على المحافظة على العدد الكامل من العمالة تجنبا للخسائر، وحفاظا على بقائها في سوق العمل.

كما دعا إلى تخفيض مختلف الضرائب، وإعادة النظر في تسعيرة المشتقات النفطية التي تعد حجر الأساس في التكاليف التشغيلية لمختلف الصناعات، مشيرا إلى أن أسعار المحروقات في الأردن تعتبر مرتفعة رغم انخفاضها عالميا.

وتشير الأرقام إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 5.8 في المئة في شهر مارس وحده، في أسوأ تراجع شهري تم تسجيله منذ بدء جمع البيانات قبل 23 عاما.

ويرى خبراء أن ذلك لا يشكل سوى مقدمة لتأثير الوباء، الذي تسبب في إجراءات الإغلاق، وبالتالي وقف النشاط الاقتصادي، في 23 مارس، أي في نهاية الربع الأول من هذا العام، وبذلك تستعد بريطانيا للدخول في ركود تاريخي لأن تأثير الوباء سيكون أكبر على الأرجح مع نهاية يونيو المقبل.

ورغم انخفاض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2 في المئة في الربع الأول، فإن أداء الاقتصاد البريطاني أفضل قليلا من فرنسا التي سجلت 5.8 في المئة أو إيطاليا التي سجلت 4.7 في المئة، اللتين تضررتا جدا من الوباء ولكنهما أقرتا تدابير الاحتواء في وقت مبكر.

وأشار المكتب الوطني للإحصاء إلى أن شلل الاقتصاد أدى إلى انخفاض في

دراسات معمقة حول استثمار المنجم في أعقاب نذر الأزمة النفطية منتصف العام 2014.

ويعطي الانطباع أن الحكومة تريد التعتم على توجهاتها الاقتصادية مخافة ارتدادات سياسية واجتماعية، وهو ما تؤكد عملية مراجعة قانوني المحروقات والاستثمار في شهر نوفمبر الماضي، على يد المؤسسات الانتقالية التي كانت تدير البلاد آنذاك.

كما قررت الحكومة رفع معدل الإقراض من المصدر للشركات الأجنبية العاملة بعقود تايدي خدمات في الجزائر من 24 في المئة إلى 30 في المئة بهدف تشجيعها على فتح مكاتب بالبلاد، فضلا عن إلغاء

حق الشفعة واستبداله بالترخيص المسبق للاستثمارات الأجنبية، وإلغاء إلزامية تمويلها باللجوء إلى التمويلات المحلية.

ويعتبر هذا الانخفاض، الذي تم حسابها بالمقارنة مع أرقام الربع السابق، أسوأ أداء منذ الربع الرابع من العام 2008، أي في خضم أزمة مالية دولية في ذلك الوقت.

وتشير الأرقام إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 5.8 في المئة في شهر مارس وحده، في أسوأ تراجع شهري تم تسجيله منذ بدء جمع البيانات قبل 23 عاما.

ويرى خبراء أن ذلك لا يشكل سوى مقدمة لتأثير الوباء، الذي تسبب في إجراءات الإغلاق، وبالتالي وقف النشاط الاقتصادي، في 23 مارس، أي في نهاية الربع الأول من هذا العام، وبذلك تستعد بريطانيا للدخول في ركود تاريخي لأن تأثير الوباء سيكون أكبر على الأرجح مع نهاية يونيو المقبل.

ورغم انخفاض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2 في المئة في الربع الأول، فإن أداء الاقتصاد البريطاني أفضل قليلا من فرنسا التي سجلت 5.8 في المئة أو إيطاليا التي سجلت 4.7 في المئة، اللتين تضررتا جدا من الوباء ولكنهما أقرتا تدابير الاحتواء في وقت مبكر.

وأشار المكتب الوطني للإحصاء إلى أن شلل الاقتصاد أدى إلى انخفاض في

قطاع الأعمال الأردني يستغيث لإنقاذه من الركود

مع مداحة في تعبئة موارد مالية عبر الاقتراض الخارجي بتكلفة متدنية وتوزيع أموال على البنوك التجارية بفائدة صفر للحفاظ على الطاقة الإنتاجية ودعمها.

وتعمل الحكومة على ضمان المدينيين لفترات محددة، وهو ما سيزيد من عرض النقد لدى البنوك وبالتالي إنعاش الاقتصاد.

ويؤكد الاقتصادي المتوقع هو نتيجة طبيعية لتوقف العديد من القطاعات عن العمل، أو عملها بطاقة إنتاجية منخفضة، وهو ما يعني عدم قدرتها على المحافظة على العدد الكامل من العمالة تجنبا للخسائر، وحفاظا على بقائها في سوق العمل.

كما دعا إلى تخفيض مختلف الضرائب، وإعادة النظر في تسعيرة المشتقات النفطية التي تعد حجر الأساس في التكاليف التشغيلية لمختلف الصناعات، مشيرا إلى أن أسعار المحروقات في الأردن تعتبر مرتفعة رغم انخفاضها عالميا.

وتشير الأرقام إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 5.8 في المئة في شهر مارس وحده، في أسوأ تراجع شهري تم تسجيله منذ بدء جمع البيانات قبل 23 عاما.

ويرى خبراء أن ذلك لا يشكل سوى مقدمة لتأثير الوباء، الذي تسبب في إجراءات الإغلاق، وبالتالي وقف النشاط الاقتصادي، في 23 مارس، أي في نهاية الربع الأول من هذا العام، وبذلك تستعد بريطانيا للدخول في ركود تاريخي لأن تأثير الوباء سيكون أكبر على الأرجح مع نهاية يونيو المقبل.

ورغم انخفاض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2 في المئة في الربع الأول، فإن أداء الاقتصاد البريطاني أفضل قليلا من فرنسا التي سجلت 5.8 في المئة أو إيطاليا التي سجلت 4.7 في المئة، اللتين تضررتا جدا من الوباء ولكنهما أقرتا تدابير الاحتواء في وقت مبكر.

وأشار المكتب الوطني للإحصاء إلى أن شلل الاقتصاد أدى إلى انخفاض في

المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحريك عجلة النمو.

وتراجع الدعم الدولي لـأردن خلال السنوات الأخيرة بسبب المتغيرات الطارئة على المنطقة والتي أفضت إلى تغير في أولويات الدول العربية والغربية التي لطالما شكلت سندا لاقتصاد البلاد، وانتشار فيروس كورونا المستجد فإن هذا التراجع من شأنه أن يتفاقم ما يضع أصحاب القرار في وضع صعب.

ورأى المستشار الاقتصادي عبدالرحمن البلبيسي أن الانكماش الاقتصادي سينعكس على الطلب الإجمالي لمختلف المنتجات في مختلف القطاعات، بسبب انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع نسب البطالة.

وأكد أن حل هذه الإشكاليات ممكن عبر اتباع عدد من الإجراءات كالحفاظ على فرص العمل بجمع القطاعات، وتشغيل المصانع بكامل طاقتها..

ويتفق البلبيسي، وهو كبير المحللين الماليين بشركة سي.إف.إي المحلية، على الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمواجهة الأزمة الاقتصادية.

وتكبد قطاع النفط خسائر كبيرة جراء عزوف الشركات الكبرى عن الإقبال على العروض المطروحة خلال السنوات الست الماضية، حيث تسجل الجزائر تراجعا تدريجيا في استكشاف وإنتاج النفط الذي نزل دون سقف المليون برميل يوميا.

ويبدو أن السلطة التي تتوجه إلى الاستثمار في الثروات الأخرى، لتعويض ورقة النفط المتناقلة، بصدد ترتيب الأفضلية لإغراء الشركات الكبرى بالاستثمار في قطاعات المعادن والثروات الباطنية، التي تنوي استغلالها، على غرار الذهب واليورانيوم والحديد، وذلك عبر مراجعة الترساة التشريعية لتصبح أكثر جاذبية، ولو بتقديم تنازلات متتابعة.

ويعد منجم غار جيبلات باقضى الجنوب الغربي للبلاد، من أكبر خزانات الثروات الباطنية، وقد شرعت حكومتنا عبدالمالك سلال وأحمد أوجحي، في

أطلق قطاع الأعمال الأردني صفارات الإنذار من دخوله في ركود أطول، مطالبا بتسهيلات مالية جراء تقويض فيروس كورونا للأنشطة الصناعية والزراعية، التي تشكل شرايين حياة الاقتصاد، في ظل شح موارد البلاد التي تعاني أصلا من مشاكل لا حصر لها.

وأشار إلى ضرورة وضع خطة عمل تركز على المحافظة على الاستقرار المالي والتدري، وعدم رفع عجز الموازنة أكثر حتى لا ينعكس ذلك على الدين العام، وإعادة النظر بالأولويات الاقتصادية عموما.

ما يسر مهمة اجتيازها صدمة كورونا. وطالب خبراء بضرورة وضع خطة عمل سريعة واضحة المعالم وترتيب الأولويات لتسريع عملية تعافي الاقتصاد المحلي بما يمكنه من تجاوز تداعيات الجائحة.

وتسببت حالة الركود التي فرضتها إجراءات العزل وتقييد حركة التنقل والتجارة في انكماش كبير مما أوقف محركات النمو فضلا على اختلال قواعد السوق وقلة الطلب على السلع والخدمات.

وأوضح أن على الحكومة أن تولى اهتمامها لقطاعات حيوية ذات جدوى اقتصادية في المرحلة الحالية والمقبل، ولا تستثمر في قطاعات قد لا تحدث أثرا بتحريك النشاط الاقتصادي.

وقطاعات السياحة وتكنولوجيا المعلومات والتعدين والإنشاءات والزراعة، مهمة لتشغيل طالبي العمل، ولاسيما ممن فقدوا أعمالهم جراء الأزمة، ما يحتم ضرورة دعمها ضمن الإمكانيات المتاحة لدى الحكومة.

ويعتقد مداحة أن القطاع العام عليه مسؤولية الرفع من كفاءة أدائه، وفق ترشيح النفقات، بما يخدم أهداف التحكم في نسب التضخم.

ويتفق متابعون للشان الاقتصادي الأردني أنه لا يمكن إعادة إنعاش الاقتصاد دون دعم خارجي ومساعدات المجتمع الدولي، وتوفير الدعم للمؤسسات

المالية والتشريعي، فضلا عن تواجد عدد من رجال المال الكبار رهن الحبس بتهم الفساد.

واعتمدت الجزائر قانون الشفعة وقاعدة الأغلبية منذ سنوات في إطار الحفاظ على ما تسميه بـ"سيادة الدولة على رأس المال المحلي، والحيولة دون تحول أصول الشركات إلى صفقات بيع وشراء على حساب مصالح الدولة"، إلى جانب إبقاء غالبية الأسهم في المشروعات الاستثمارية بحوزة الرأسمال المحلي سواء كان حكوميا أو خاصا.

وتسبب القانونان في نفور العديد من الاستثمارات الأجنبية خاصة في مجال الطاقة، منذ دخولهما حيز التنفيذ في منتصف العشري الأولى من الألفية الجديدة.

44

مليار دولار الاحتياطات النقدية المتوقعة بنهاية 2020 هبوطا من 62 مليار دولار بمقارنة سنوية

وأعلن مجلس الوزراء المنعقد مطلع هذا الأسبوع، برئاسة عبدالمجيد تبون، عن تنازل الحكومة عن قانون الشفعة وقاعدة الأغلبية المعروفة 51/49 المتعلقة بالاستثمارات الخارجية، في خطوة توحى باستعداد السلطة الجديدة لتقديم المزيد من التنازلات، من أجل إعادة الجاذبية الاقتصادية للبلاد، واستقطاب رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في مختلف المجالات.

وإبقاء مفعول على نطاق ضيق في يد رئيس الوزراء، في ظل جدل متصاعد حول قدرة الجزائر على تنفيذ القانون المذكور بعد تراجع قدراتها المالية،

قطاع الأعمال الأردني يستغيث لإنقاذه من الركود

مع مداحة في تعبئة موارد مالية عبر الاقتراض الخارجي بتكلفة متدنية وتوزيع أموال على البنوك التجارية بفائدة صفر للحفاظ على الطاقة الإنتاجية ودعمها.

وتعمل الحكومة على ضمان المدينيين لفترات محددة، وهو ما سيزيد من عرض النقد لدى البنوك وبالتالي إنعاش الاقتصاد.

ويؤكد الاقتصادي المتوقع هو نتيجة طبيعية لتوقف العديد من القطاعات عن العمل، أو عملها بطاقة إنتاجية منخفضة، وهو ما يعني عدم قدرتها على المحافظة على العدد الكامل من العمالة تجنبا للخسائر، وحفاظا على بقائها في سوق العمل.

كما دعا إلى تخفيض مختلف الضرائب، وإعادة النظر في تسعيرة المشتقات النفطية التي تعد حجر الأساس في التكاليف التشغيلية لمختلف الصناعات، مشيرا إلى أن أسعار المحروقات في الأردن تعتبر مرتفعة رغم انخفاضها عالميا.

وتشير الأرقام إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 5.8 في المئة في شهر مارس وحده، في أسوأ تراجع شهري تم تسجيله منذ بدء جمع البيانات قبل 23 عاما.

ويرى خبراء أن ذلك لا يشكل سوى مقدمة لتأثير الوباء، الذي تسبب في إجراءات الإغلاق، وبالتالي وقف النشاط الاقتصادي، في 23 مارس، أي في نهاية الربع الأول من هذا العام، وبذلك تستعد بريطانيا للدخول في ركود تاريخي لأن تأثير الوباء سيكون أكبر على الأرجح مع نهاية يونيو المقبل.

ورغم انخفاض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2 في المئة في الربع الأول، فإن أداء الاقتصاد البريطاني أفضل قليلا من فرنسا التي سجلت 5.8 في المئة أو إيطاليا التي سجلت 4.7 في المئة، اللتين تضررتا جدا من الوباء ولكنهما أقرتا تدابير الاحتواء في وقت مبكر.

وأشار المكتب الوطني للإحصاء إلى أن شلل الاقتصاد أدى إلى انخفاض في

المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحريك عجلة النمو.

وتراجع الدعم الدولي لـأردن خلال السنوات الأخيرة بسبب المتغيرات الطارئة على المنطقة والتي أفضت إلى تغير في أولويات الدول العربية والغربية التي لطالما شكلت سندا لاقتصاد البلاد، وانتشار فيروس كورونا المستجد فإن هذا التراجع من شأنه أن يتفاقم ما يضع أصحاب القرار في وضع صعب.

ورأى المستشار الاقتصادي عبدالرحمن البلبيسي أن الانكماش الاقتصادي سينعكس على الطلب الإجمالي لمختلف المنتجات في مختلف القطاعات، بسبب انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع نسب البطالة.

وأكد أن حل هذه الإشكاليات ممكن عبر اتباع عدد من الإجراءات كالحفاظ على فرص العمل بجمع القطاعات، وتشغيل المصانع بكامل طاقتها..

ويتفق البلبيسي، وهو كبير المحللين الماليين بشركة سي.إف.إي المحلية، على الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمواجهة الأزمة الاقتصادية.

واعتمدت الجزائر قانون الشفعة وقاعدة الأغلبية منذ سنوات في إطار الحفاظ على ما تسميه بـ"سيادة الدولة على رأس المال المحلي، والحيولة دون تحول أصول الشركات إلى صفقات بيع وشراء على حساب مصالح الدولة"، إلى جانب إبقاء غالبية الأسهم في المشروعات الاستثمارية بحوزة الرأسمال المحلي سواء كان حكوميا أو خاصا.

وتسبب القانونان في نفور العديد من الاستثمارات الأجنبية خاصة في مجال الطاقة، منذ دخولهما حيز التنفيذ في منتصف العشري الأولى من الألفية الجديدة.